African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 5, 2025
Page No: 108-125
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**
عدد خاص: المؤتمر الأكاديمي الدولي في العلوم الاجتماعية والتربوية 2025

Envisioning the Future of Private Social Work Practice amid Current Challenges: A Study within the Omani Context

Fahad Awadh Hamed Alshilla Alyaqoubi *
Social Worker, Abu Said Al-khadri School, Ministry of Education, Sultanate of Oman

استشراف مستقبل الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في ظل التحديات القائمة: دراسة في السياق العُماني

فهد بن عوض بن حمد الشلع اليعقوبي *
أخصائي اجتماعي ، مدرسة أبو سعيد الخدري، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان

*Corresponding author: fahad009@moe.om

Received: May 14, 2025	Accepted: September 05, 2025	Published: October 09, 2025

Abstract:

This study aimed to explore the future of private social work practice in the Sultanate of Oman in light of the existing challenges, by examining the level of public awareness of these institutions, the societal need for their existence, and the obstacles hindering their development and expansion. The study adopted a descriptive-analytical approach and relied on two main tools for data collection: a questionnaire directed to a sample of beneficiaries of private social work institutions, and an interview guide conducted with directors, specialists, and experts from these institutions and the Ministry of Social Development. In addition, statistical indicators from these institutions were utilized to help outline the current state of private practice in the Sultanate.

The study found that there is an urgent need for such institutions in Omani society, due to their significant role in serving individuals. It also revealed that public awareness of these institutions is growing, with increasing demand for their services. The findings showed that the majority of cases addressed by these institutions relate to family disputes and psychological disorders. However, several challenges affect their effectiveness, including financial, professional, legislative, and societal issues—such as weak regulatory frameworks, strict laws, limited governmental support, lack of training, and insufficient public awareness programs.

The study concluded with a set of recommendations to support the growth and development of private social work practice in Oman, the most important of which are: improving the legal and policy frameworks, increasing government support, providing training programs for professionals in the field, and enhancing partnerships between governmental and private institutions to ensure the sustainability and effectiveness of these services.

Keywords: Private Practice-Social Work Institutions- Challenges- Future Foresight- Sultanate of Oman.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في سلطنة عمان في ظل التحديات القائمة، وذلك من خلال الوقوف على مدى وعي المجتمع بها، وحاجة المجتمع لوجودها، والتحديات التي تعيق انتشارها وتطورها، استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أداتين لجمع البيانات :استبانة موجهة لعينة من المستفيدين من خدمات المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي، ودليل مقابلة للعاملين في هذه المؤسسات من مدراء ومختصين، وخبراء بوزارة التنمية الاجتماعية، كما تم توظيف بعض المؤشرات الإحصائية من هذه المؤسسات لتسهم في رسم ملامح واقع الممارسة الخاصة بالسلطنة.
توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة ضرورية في المجتمع العُماني لوجود هذه المؤسسات، لما لها من دور كبير في خدمة أفراد المجتمع، كما توصلت الدراسة أن الوعي المجتمعي بأهمية هذه المؤسسات بدأ بالنمو، حيث أن هناك طلباً متزايداً على طلب الخدمات الإرشادية منها، كما كشفت النتائج أن أغلب المشكلات التي تتعامل معها هذه المؤسسات تتعلق بالخلافات الأسرية والاضطرابات النفسية، في المقابل تبرز عدة تحديات تؤثر على فعالية هذه المؤسسات، وهي تحديات مالية، ومهنية، وتشريعية، ومجتمعية: تتعلق بضعف التشريعات المنظمة لهذه الممارسة والتشدّد في بعض القوانين بالإضافة إلى ضعف الدعم الحكومي وقلة التدريب والتأهيل، ونقص برامج التوعية.
وقد خلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات التي تسهم في تطوير ونمو الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في السلطنة من أهمها : أهمية دعم هذا النوع من الممارسة، وتحسين القوانين والسياسات المنظمة لها، إضافة إلى توفير البرامج التدريبية للعاملين في هذه المؤسسات، وتعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة ،بما يعزز من فاعليتها واستدامتها.

الكلمات المفتاحية: الممارسة الخاصة - مؤسسات العمل الاجتماعي – التحديات - استشراف مستقبل - سلطنة عمان .

المقدمة:
إن مهنة العمل الاجتماعي مهنة إنسانية ، تسعى لمساعدة الناس والمجتمعات على التغلب على التحديات التي تواجههم، وهي تسعى لتحقيق التكيف الاجتماعي للأفراد من خلال أدوارها الوقائية والنمائية والعلاجية، ويقوم أساسها النظري على فكرة أن الفرد في المجتمع يحاول بشكل مستمر أن يشبع احتياجاته (غالب، 2014) ، ولذلك فهناك مجموعة من الأوار الوظيفية التي يؤديها في المجتمع والأسرة ومن خلالها يسعى إلى تحقيق احتياجاته ، وإذا حدث خلل في أحد هذه الأدوار أدى ذلك إلى حدوث الصراعات وظهور المشكلات، ومن هنا جاءت مهنة العمل الاجتماعي بأساليبها العلمية لمساعدة هذا الفرد لتحقيق التوازن الاجتماعي وعودة أدواره الوظيفية إلى وضعها الطبيعي.
ولقد استطاعت المهنة أن تواكب التطورات والتغيرات التي حدثت نتيجة الثورة الصناعية ، فظهرت أنواع مختلفة من الاتجاهات ونماذج التدخل لمساعدة الأفراد ، وسوف نتطرق في هذا البحث إلى أحد هذه الاتجاهات.

مشكلة الدراسة
تشهد المجتمعات في العالم تطورات متسارعة في بنية الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما أفرز العديد من التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه الأفراد والأسر وبرزت الحاجة الى تطوير أنماط متعددة من التدخلات المهنية التي تسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي، وفي هذا الإطار ظهر التوجه نحو دعم الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي، عبر مؤسسات خاصة تقدم خدمات اجتماعية متنوعه.
وقد أدى ظهور هذه النوع من الممارسة إلى تغيير سلوك الأفراد، وفتح رؤى جديدة في المهنة من خلال إكسابها طابع الاستقلالية عن المنظمات الحكومية، كما أسهم هذا الاتجاه في تقديم خدمات مهنية أفضل للعملاء في تلك الدول، مما أدى إلى نموها وتطورها.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي السياق العربي بالرغم من ظهور بعض التجارب في هذا الجانب لا يزال مثل هذا النوع من الممارسة يسير ببطء، في ظل وجود تحديات تعيق تطوره، وفي سلطنة عُمان ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المبادرات في هذا المجال إلا أن هذا النوع من الممارسة لا يزال في مراحله الأولى، سواء من حيث عدد المؤسسات أو مستوى الإقبال المجتمعي عليها، مما يستدعي تسليط الضوء على هذه التجربة وتحليل أبعادها ومعرفة التحديات التي تواجهها.

ومن هنا، تنطلق هذه الدراسة من محاولة استكشاف مستقبل الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في سلطنة عمان، من خلال الوقوف على مدى حاجة المجتمع لها، ودرجة الوعي المجتمعي بأهميتها، إضافة إلى رصد التحديات التي تحد من فاعليتها أو انتشارها.

تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما هو مستقبل الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في سلطنة عمان في ظل وجود التحديات ؟ ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى حاجة أفراد المجتمع العُماني لوجود المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي؟
2. ما مدى وعي المجتمع العُماني بالخدمات المهنية التي تقدمها المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي؟
3. ما طبيعة التحديات التي تواجه الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في سلطنة عُمان ؟
4. كيف يسهم وجود التحديات في ضعف كفاءة المؤسسات الخاصة واستمراريتها؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في التعرف على مستقبل الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في سلطنة عمان في ظل وجود التحديات، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على حاجة أفراد المجتمع العُماني لوجود المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي
2- التعرف على وعي المجتمع العماني بالخدمات المهنية التي تقدمها المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي.
3- التعرف على طبيعة التحديات التي تواجه الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في سلطنة عمان
4- التعرف على تأثير التحديات على كفاءة واستمرارية المؤسسات الخاصة.

الأهمية النظرية للدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لمجال حديثاً نسبياً في البيئة العُمانية وهو الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي ، حيث يمكن ان تقدم رؤية تحليله واستشرافية تسهم في تطوير هذه النوع من الممارسة ، كما يمكن أن تقدم إضافة معرفية يمكن البناء عليها لدراسات لاحقة تسعى لتطوير مهنة العمل الاجتماعي .

الاهمية التطبيقية

تزويد المؤسسات المعنية وصناع القرار بمؤشرات تسهم في وضع خطط مستقبلية لتوسيع دور هذه المؤسسات وتفعيل مساهمتها في التنمية الاجتماعية .

مفاهيم الدراسة

الممارسة الخاصة

- نظرياً: تُعرف الممارسة الخاصة في العمل الاجتماعي بأنها عملية يقدم فيها الأخصائي الاجتماعي خدمات مهنية مقابل أجر مالي مباشر أو سداد طرف ثالث ووفق ضوابط مهنية وأخلاقية معترف بها. (Barker, 2014).
- إجرائياً: الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي تُقدم في مؤسسات الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي، من قبل أخصائيين اجتماعيين وتستهدف أفراد المجتمع مقابل رسوم مالية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المؤسسات الخاصة

- نظرياً: هي المراكز أو العيادات الاجتماعية التي يُنشئها أفراد أو جهات خاصة وتنشأ بموجب القواعد والأنظمة التي تفرضها الجهات الحكومية المتخصصة ووفق أنظمة ولوائح، تنص على وجود أخصائي اجتماعي لإدارة المؤسسة أو العيادة والإشراف عليها، وأن يكون مسؤولاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية والاستشارية للعملاء مقابل الرسوم المعلنة (Saleh, 2013).
- إجرائياً: يُقصد بها في هذه الدراسة: المراكز الاستشارية والمرخصة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية التي تُقدم خدمات اجتماعية متنوعة بإشراف أخصائيين اجتماعيين مرخصين؛ وتستقبل العملاء مقابل مبالغ مالية يتم الاتفاق عليها بين المؤسسة والعميل.

الاستشراف

هو عملية تحليل الواقع القائم باستخدام أدوات علمية بهدف توقع الاتجاهات المستقبلية ووضع تصورات واقعية لمسارات التطور المحتملة.

التحديات :

هي العوامل التي تحد من فاعلية الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي ، سواء كانت تنظيمية ، مهنية ، مجتمعية أو تشريعية والتي تؤثر على قدرة المؤسسات الخاصة على تقديم خدماتها بكفاءة واستمرارية.

الدراسات السابقة

من الدراسات التي بحثت في مدى الحاجة لمؤسسات للعمل الاجتماعي الخاصة دراسة (Dobrish , 1987) وتوصلت أن هناك حاجة كبيرة لوجود مؤسسات خاصة في العمل الاجتماعي لرعاية المسنين، كما أن هناك عدة خدمات تقدمها هذه المؤسسات لكبار السن، ومنها المتابعة المستمرة والإحالة إلى منظمات المجتمع المحلي وتقديم المشورة للمسنين وأسرهم، وتقديم العلاج النفسي وتوفير المعلومات والإرشادات وتقديم الإشراف والمساعدة في دور رعاية المسنين، وبينت دراسة (Brown p. , 1990) أن ممارسة العمل الاجتماعي الخاص أسهم في حل كثير من مشاكل المجتمع.

وأشارت دراسة (Strom, 1994)) أن نسبة الإناث في الممارسة الخاصة أكثر من الذكور، وبحثت دراسة (Lord & Iudice, 2012) ما إذا كان ينبغي على مدارس الدراسات العليا إعداد الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في المؤسسات الخاصة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن العمل في المؤسسات الخاصة يجذب طلاب العمل الاجتماعي أثناء دخولهم البرامج ولا تزال وسيلة يختارها خريجو الدراسات العليا وهم يؤيدون تضمينها في تعليم العمل الاجتماعي للفوائد التي تقدمها للمهنة. واتضح من دراسة (Butler, 1992) أن العمل في المؤسسات الخاصة تستحوذ على اهتمام الكثير من طلاب الدراسات العليا في مدينة نيويورك لما توفره من وظائف للممارسين كالاستشارة والعلاج الأسري والزوجي والعلاج النفسي، ومن ناحية أخرى لما تجذبه من طرق التدخل المفضلة لديهم. وأشار (Wallace, 1982) أن الممارسة الخاصة تمنح مرونة أكبر في التطبيق وتحقيق الرضا الوظيفي، ومن جهة أخرى اتضح من دراسة (Slater, 2020)أن رغبة الأخصائيين في الاستقلالية المهنية واتخاذ قرارتهم بأنفسهم دفعتهم لمغادرة المؤسسات التقليدية والانتقال إلى المؤسسات الخاصة.

ومن منظور أخر بينت دراسة (Kelley & Alexander, 1985) أن هناك مزايا عديدة للممارسة الخاصة بدوام جزئي كالاستقلالية والدخل الإضافي وأيضا اكتساب المهارات، وأكدت الدراسة أن الممارسة الخاصة أصبحت مقبولة ويجب على المهنة أن تهتم بهذا الواقع، وتناولت دراسة (Saleh, 2013) المنشورة باللغة الإنجليزية التحديات التي تحد من انتشار مؤسسات الممارسة الخاصة في سلطنة عمان، ولقد اعتمدت الدراسة على المسح بالعينة لمجموعة من المختصين من وزارة التنمية الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي والخريجين من تخصص العمل الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تحول دون تفكير الأخصائيين الاجتماعيين في إنشاء المؤسسات الخاصة كالنقص المالي وثقافة المجتمع التي لا تشجع أو تقبل فكرة الممارسة الخاصة وضعف مستوى الكفاءات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين مما يجعلهم غير مؤهلين بدرجة كافية للممارسة الخاصة، كما بينت الدراسة أن هناك حاجة في المجتمع العُماني لوجود المؤسسات الخاصة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقامت دراسة (Alexander, 1987) بالبحث حول التحديات التي تمنع بعض الأخصائيين الاجتماعيين من العمل في المؤسسات الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المفاهيم ووجهات النظر الخاطئة التي تؤدي إلى سوء الفهم والتي تمنع بعض الأخصائيين الاجتماعيين من العمل في المؤسسات الخاصة، واقترحت الدراسة أنه يجب على المؤسسات الحكومية التي يعمل بها الأخصائيون الاجتماعيون أن تشجع العمل في المؤسسات الخاصة بدوام جزئي؛ فهو وسيلة فعالة للسماح للموظفين بالحصول على بعض الاستقلالية والدخل مع الاحتفاظ بوظائفهم، كما اقترحت الدراسة أيضا ضرورة وجود بعض المعايير لنجاح العمل في المؤسسات الخاصة كالتدريب والتعليم المستمر والتدريب على الأعمال التجارية والإشراف على العاملين في القطاع الخاص.

وركزت دراسة (أحمد، 2018) على تحديد متطلبات نجاح الممارسة الخاصة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة وسعت لتحديد المعايير التي يجب توافرها لتأهيل العاملين في هذا المجال، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المعايير المهنية ومنها الحفاظ على كرامة العملاء والعدالة الاجتماعية وسرية المعلومات والالتزام بأخلاقيات المهنة إلى جانب معرفة القوانين المنظمة للمهنة، وفي السياق ذاته بينت دراسة (جابر حسين، 2009) أهمية وجود تأهيل علمي ومهني مستمر للعاملين في الممارسة الخاصة مشيرة إلى ضرورة الحصول الممارسين الخاصين على شهادات مهنية متخصصة ترفع كفاءتهم وتتيح لهم تقديم خدمات ذات جودة عالية، كما أكدت على ضرورة تدريب العاملين وتحسين الوضع الاجتماعي للأخصائيين الاجتماعين بالإضافة إلى زيادة كفاءة الخدمات المهنية.

مناقشة الدراسات السابقة

يتضح من خلال الطرح السابق للدراسات السابقة ما يأتي:

1- أظهرت نتائج الدراسات أن الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الخاصة هم عرضة أكثر من غيرهم للحصول على مستويات عالية من الاستقلالية المهنية، وأن عدم وجود الرضا في المؤسسات الحكومية يدفعهم للبحث عن بيئة مهنية أفضل.

2- تبين من خلال الدراسات أن هناك حاجة لوجود المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي للفئات لا تشملهم الخدمات المهنية في المؤسسات الحكومية، وأن هناك عدة خدمات تقدمها كرعاية المسنين، والإرشاد الزواجي والأسري، وإرشاد المراهقين والأطفال، كما أن هذه المؤسسات ساهمت في حل مشاكل المجتمع.

3- إن تحقيق تطلعات الأخصائيين الاجتماعيين جعل العمل في المؤسسات الخاصة يستحوذ على اهتمام الكثير من طلاب العمل الاجتماعي وخاصة طلاب الدراسات العليا.

4- بينت الدراسات أن الرغبة في الاستقلالية واتخاذ القرار بحرية دفعت الكثير من الممارسين الخاصين إلى ترك المؤسسات الحكومية والاتجاه إلى العمل في القطاع الخاص

5- أظهرت الدراسات العربية أهم التحديات التي تواجه العمل في المؤسسات الخاصة، ولكنها لم تتطرق إلى بعض التحديات من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الخاصة والمستفيدين من الخدمات الإرشادية في هذه المؤسسات.

6- تبين من الدراسات السابقة أهمية أن تسعى المؤسسات الحكومية لتلبية احتياجات العاملين في الممارسة الخاصة لما له من أهمية في نمو هذا المجال.

7- تبين من الدراسات السابقة أن من أهم معايير نجاح الممارسة الخاصة توفير التدريب والتعليم المستمر للعاملين في هذا المجال.

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: نوع الدراسة

تنتمي الدراسة لنمط الدراسات الوصفية التحليلية، والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها؛ إذ إنه يعتبر هو المنهج الأنسب للتعامل مع هذه الدراسة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانيًا: منهج الدراسة

حيث إن طبيعة الدراسة الحالية تستلزم جمع بيانات من العاملين في المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي وأيضا المستفيدين من الخدمات الإرشادية التي تقدمها هذه المؤسسات، فقد اشتمل المسح الاجتماعي على عدة فئات تمثلت فيما يأتي: مديرو المؤسسات الخاصة بالسلطنة والأخصائيين العاملين في هذه المؤسسات، والخبراء بوزارة التنمية الاجتماعية؛ كونهم يشرفون على هذه المؤسسات والمستفيدون من الخدمات الإرشادية التي تقدمها هذه المؤسسات.

ثالثاً: مجالات الدراسة

المجال الجغرافي

شمل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات الخاصة في السلطنة، واقتصرت الدراسة على محافظتي مسقط ومحافظة ظفار، وتكمُن مسوغات تحديد هاتين المحافظتين لتمركز المؤسسات الخاصة في هاتين المحافظتين.

المجال البشري

تمثل المجال البشري في الدراسة الحالية على الفئات الآتية:

- عينة احتمالية من مديرو المؤسسات الخاصة والأخصائيين والخبراء بوزارة التنمية الاجتماعية وقد بلغ حجم العينة (15)
- عينة احتمالية من المستفيدين من الخدمات الإرشادية التي تقدمها المؤسسات الخاصة بالسلطنة ويبلغ عددهم (21).

وتكمُن مسوغات حجم العينة في الأسباب الآتية:

- نظرا لأن عدد العاملين في المؤسسات الخاصة بالسلطنة قليل.
- لقد تم توزيع أداة جمع البيانات على مجموعة كبيرة من المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة بالسلطنة، ولكن نظراً للخصوصية والتحفظ الموجود في المجتمع العماني، فإن عدد الذين وافقوا على تطبيق أداة جمع البيانات عليهم هو (21) فردا، ويعتبر هذا العدد ممثلا لعينة احتمالية من هؤلاء المستفيدين.

المجال الزمني

- تم جمع البيانات الميدانية في الفترة الزمنية من تاريخ 3/3 / 2022 إلى 2022/5/15م.

رابعا: أدوات جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى أكبر قدر من المعلومات، فقد اعتمد الباحث لجمع البيانات على الأسلوب الكمي والكيفي من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات الآتية:

الاستبانة

وقد طبق الباحث الاستبانة على عينة احتمالية من المستفيدين من الخدمات الإرشادية التي تقدمها المؤسسات الخاصة بالسلطنة، حيث شملت عدة محاور تضمن عبارات تقيس مدى الوعي لدى هؤلاء المستفيدين بدور وأهمية المؤسسات الخاصة في المجتمع، ومدى حاجتهم لهذه المؤسسات الخاصة، والتحديات التي تواجههم أثناء طلب الخدمات الإرشادية من هذه المؤسسات.

دليل المقابلة

وقد تم تطبيقه على مديرو المؤسسات الخاصة بالسلطنة والأخصائيين العاملين في هذه المؤسسات والخبراء بوزارة التنمية الاجتماعية؛ وذلك للوقوف على مدى الوعي المجتمعي بطلب الخدمات الإرشادية من هذه المؤسسات وحاجة المجتمع لها، والتحديات التي تواجه مثل هذا النوع من المؤسسات في السلطنة.

المؤشرات الإحصائية

وتم استخدام هذه المؤشرات الإحصائية في دعم نتائج الدراسة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عرض ومناقشة نتائج الدراسة
البيانات الأولية لعينة الدراسة من المستفيدين.

الخصائص	الذكور	الإناث	المجموع
العدد	0	21	21
النسبة المئوية	0	100%	100%

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة من الحالات وفقًا للنوع ن= 21

يوضح الجدول الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة وفقًا للنوع، ويتضح أن الإناث أكثر طلب للخدمات الإرشادية من الذكور، حيث إن نسبة الإناث تمثل (100%) من عينة الدراسة.

أ- التحليل وفقاً للحالة الاجتماعية

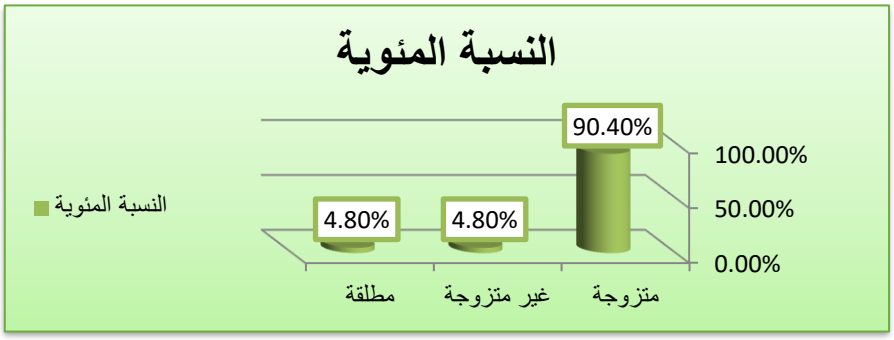

الشكل رقم (1) عينة الدراسة من المستفيدات وفقا للحالة للاجتماعية ن= 21

تشير النتائج في الشكل (1) إلى أن الغالبية العظمى من المستفيدات من الخدمات الإرشادية التي تُقدمها المؤسسات الخاصة هنّ من فئة المتزوجات بنسبة بلغت (90.4%)، في المقابل هناك نسب متساوية لكل من غير المتزوجات والمطلقات بنسبة (4.8%) وتُعزى هذه النتيجة إلى أن المشكلات الزوجية والأسرية تشكل المحور الرئيس لتدخلات هذه المؤسسات، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع مستوى الوعي لدى هذه الفئة بأهمية اللجوء للمختصين في مواجهة الضغوط الأسرية.

ب- المستوى التعليمي

جدول (2) توزيع عينة الدراسة للمستفيدين وفقًا للمستوى التعليمي ن= 21

المستوى التعليمي	ثانوي	دبلوم	جامعي	أخرى	المجموع
العدد	1	3	15	2	21
النسبة المئوية	4.8%	14.3%	71,4%	9.5%	100%

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (2) يوضح توزيع عينة الدراسة من المستفيدات وفقًا للمستوى التعليمي، ويتضح من خلال الجدول أن الفئة المقبلة على طلب الخدمات الإرشادية من المؤسسات الخاصة فئة متعلمة ومثقفة فقد اتضح أن غالبية المستفيدات من الخدمات الإرشادية في المؤسسات الخاصة من الحاصلات على مؤهل جامعي، وذلك بنسبة (71.4%)، ثم تليها الحاصلات على مؤهل الدبلوم بنسبة (14.3%)، وتليها الحاصلات على مؤهلات أخرى بنسبة (9.5%) وأقل مستوى تعليمي للمستفيدات هو الثانوي بنسبة (4.8%).

ج- المرحلة العمرية

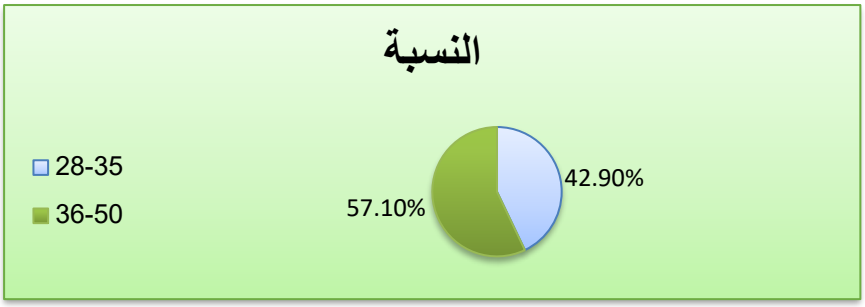

الشكل (2) المرحلة العمرية لعينة الدراسة من المستفيدات ن= 21

يشير الرسم البياني في الشكل (2) أن توزيع عينة الدراسة من المستفيدات وفقاً للمرحلة العمرية، حيث تظهر النتائج أن النسبة الكبرى منهنّ في المرحلة العمرية الممتدة بين (36-50 سنة)، بنسبة بلغت (57.1%) من إجمالي العينة، تليها شريحة النساء في المرحلة العمرية (28-35 سنة) بنسبة (42.9%) , ومن منظور سيكولوجي فإن المرحلة العمرية الممتدة من منتصف العشرينات إلى الخمسينات تمثل الأدوار الاجتماعية الأكبر تعقيداً والتي تتسم غالباً بتعدد الأعباء المرتبطة بالزواج وتربية الأبناء والمشاركة في سوق العمل وعليه فإن ارتفاع نسبة المستفيدات في هذه المرحلة قد يُعزى لسعيهنّ للحصول على دعم متخصص في مواجهة الضغوط الأسرية والاجتماعية المتزايدة

1- البيانات الأولية لعينة الدراسة من المدراء والأخصائيين

أ- النوع

جدول (3) توزيع لعينة الدراسة من العاملين في المؤسسات الاستشارية وفقا للنوع ن= 13

الخصائص	الذكور	الإناث	المجموع
العدد	5	8	**13**
النسبة المئوية	**%38.5**	**%61.5**	**%100**

يوضح الجدول توزيع عينة الدراسة من العاملين في المؤسسات الخاصة وفقًا للنوع، ويتضح من خلال الجدول أن الإناث أكثر انخراطا في الممارسة الخاصة من الذكور، حيث إن الإناث اللاتي يعملن في المؤسسات الخاصة من عينة الدراسة (61.5%)، وفي المقابل فإن نسبة الذكور (38.5%).

ب- المستوى التعليمي

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

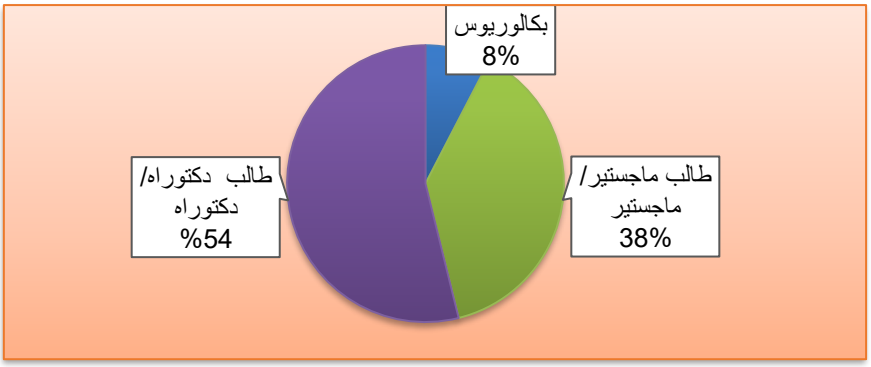

الشكل (3) توزيع عينة الدراسة من العاملين في المؤسسات الاستشارية وفقا للمستوى التعليمي ن= 13

يتضح من الشكل (3) أن غالبية العاملين في المؤسسات الخاصة من مدراء المؤسسات والأخصائيين يحملون شهادة علمية دكتوراه/طالب دكتوراه وذلك بنسبة (54%)، ويأتي من بعده المؤهل العلمي ماجستير/طالب ماجستير بنسبة (38%)، ويلي ذلك البكالوريوس بنسبة (8%).

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أ- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في السلطنة

الشكل (4) توزيع المؤسسات الخاصة على محافظات السلطنة

يتضح من الشكل رقم (4) أن درجة انتشار المؤسسات الخاصة في السلطنة قليل، حيث إن عدد المؤسسات الخاصة في سلطنة عمان ثمانية مراكز فقط، من ناحية أخرى تشير النتائج إلى تمركز غالبية المؤسسات الخاصة في محافظة مسقط وذلك بوجود (7) مراكز استشارية بنسبة (88%) من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة الموجودة بالسلطنة، ومركز (1) في محافظة ظفار بنسبة (12%) من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة الموجودة في السلطنة.

ب- مدى قدرة المؤسسات الخاصة الموجودة حاليا على تلبية حاجات المجتمع

عند سؤال المشاركين في الدراسة من مدراء المؤسسات والخبراء والأخصائيين ما إذا كانت المؤسسات الموجودة حاليًا قادرة على التعامل مع المشكلات الشخصية والأسرية في ظل توزيعها الجغرافي المحدود، أفاد غالبية المشاركين في الدراسة بنسبة (93.3%) أن المؤسسات الموجودة حاليا غير قادرة على تلبية حاجات الافراد؛ حيث إن هذه المؤسسات تعتبر قليلة، وأن المجتمع بحاجة إلى مزيد من هذه المؤسسات.

وقد أفاد أحد المشاركين في الدراسة بقوله:

"أن التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات محدود للغاية، حيث إن هناك محافظات لا توجد بها مؤسسات؛ ولذلك لابد من وجود هذه المؤسسات في جميع محافظات السلطنة حتى تلبي حاجات الأفراد".

ثالثا: الوعي لدى أفراد العينة من المستفيدين بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة .

1- نتائج الدراسة فيما يتعلق بالوعي المجتمعي بأهمية المؤسسات الخاصة :

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (4): قياس الوعي لدى أفراد العينة من المستفيدين بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	القوة النسبية	المستوى	الترتيب
المؤسسات الخاصة تقدم خدمات إرشادية للعديد من فئات المجتمع	2.95	0.218	%98.3	قوي	1
تعمل المؤسسات الخاصة على تقديم خدمات مهنية لأفراد المجتمع	2.90	0.300	%96.6	قوي	2
المؤسسات الخاصة تقدم خدماتها بطرق وأساليب مختلفة	2.85	0.358	%95	قوي	3
بشكل عام هناك وعي مجتمعي بأهمية المؤسسات الخاصة	2.42	0.810	%80	قوي	4
البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة واضحة للجميع	2.33	0.856	%77.7	قوي	5
القوة النسبية للمحور = 89.3%	المتوسط الحسابي العام=13.4			الانحراف المعياري العام=1.96	

يوضح الجدول(4) الوعي بالخدمات المهنية التي تقدمها المؤسسات الخاصة ، ولقد تضمن هذا المحور (5) عبارات ويتضح من خلال الجدول أن القوة النسبية للمحور قوية، حيث بلغت (89,3%) وبلغ المتوسط الحسابي للمحور (13,4) والانحراف المعياري (1.98)، وقد تراوح المتوسط للحسابي للمحور بين (2.95-2.33).

ويتضح من خلال الجدول أن عبارة "*المؤسسات الخاصة تقدم خدمات إرشادية للعديد من فئات المجتمع*"، جاءت في الترتيب الأول من بين الخمس عبارات بأعلى متوسط حسابي حيث بلغ (2.95) وانحراف معياري (0.22) ومتوسط نسبي بلغ (98.3%) وهي تعتبر ذات مستوى قوي حسب المعيار الذي يعتد به في هذه الدراسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك وعيا لدى أفراد عينة الدراسة بالخدمات الإرشادية التي تقدمها المؤسسات الخاصة في السلطنة وأن هذه الخدمات لا تقتصر على جانب ومشكلة محددة، بل يتعدى ذلك ليشمل عددا من شرائح المجتمع، ويظهر ذلك واضحا في أن هذه المؤسسات تتعامل مع المشكلات الزوجية والمشكلات النفسية والمشكلات التربوية ومشكلات الأطفال والمراهقين ومشكلات الإدمان، وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "*تعمل المؤسسات الخاصة على تقديم خدمات مهنية لأفراد المجتمع*" بمتوسط حسابي(2.90) ومتوسط نسبي بلغ (96.6%) وهذه القيمة تعتبر قوية، وجاءت العبارة "*المؤسسات الخاصة تقدم خدماتها بطرق وأساليب مختلفة*" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.85) ومتوسط نسبي بلغ (95%) وهي ذات مستوى قوي.

ومن هنا يتضح أن هذه المؤسسات تستخدم الطرق والأساليب الحديثة في العملية الإرشادية مما يسهل على أفراد المجتمع طلب الخدمات الإرشادية عند الحاجة إليها، وجاءت العبارة"*بشكل عام هناك وعي مجتمعي بأهمية المؤسسات الخاصة* " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.42) ومتوسط نسبي (80%) وهي ذات مستوى قوي، وفي المرتبة الخامسة جاءت العبارة "البرامج *والخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة واضحة للجميع*" بمتوسط حسابي قيمته (2.33) ومتوسط نسبي بلغ (77.7%) وهي تعتبر ذات مستوى قوي.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويتضح من خلال التحليل السابق أن استجابات أفراد العينة حول المحور الذي يقيس مدى وعي المجتمع بأهمية ودور المؤسسات الخاصة في تقديم الخدمات الإرشادية تميل للموافقة بما يؤكد تزايد الوعي المجتمعي بأهمية هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها للمجتمع.

1- وعي أفراد المجتمع بالخدمات الإرشادية التي تقدمها المؤسسات الخاصة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة من المدراء والأخصائيين والخبراء.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود اختلاف بين آراء المشاركين في الدراسة من المدراء والأخصائيين بالمؤسسات الاستشارية والخبراء بوزارة التنمية الاجتماعية في وعي أفراد المجتمع بأهمية المؤسسات الخاصة والخدمات المهنية التي تقدمها لأفراد المجتمع، فمنهم من يرى أن هناك وعيا مجتمعيا واضحا بأهمية ودور هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها، ومنهم من يرى عكس ذلك، وفيما يلي عرض لكل من وجهتي النظر:

أ- المؤيدون لوجود وعي لدى أفراد المجتمع بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة .

أفادت النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة وبنسبة (60%) أن الوعي المجتمعي بطلب الخدمات الإرشادية من المؤسسات الخاصة يأخذ منحنى النمو والزيادة، ويرى هؤلاء المشاركون أن هذا الوعي ملحوظ من خلال عدد زيادة الحالات التي تستقبلها المؤسسات من مختلف المناطق، كما أن المتعلمين هم أكثر طلبا للخدمات الإرشادية من هذه المؤسسات وقد أفاد أحد المبحوثين

" أن الناس كانت في السابق تذهب لطلب العلاج من قبل غير المختصين، ولكن أصبح المجتمع اليوم أكثر وعيًا بطلب العلاج من هذه المؤسسات؛ فأكثر من يطلب الخدمات الإرشادية من هذه المؤسسات هم المتعلمون"

ويستدل هؤلاء المشاركون بوجود الوعي لدى أفراد المجتمع بما يأتي:

- المؤشرات الإحصائية تؤكد زيادة المقبلين على طلب الخدمات الإرشادية من هذه المؤسسات؛ فقد أفاد عدد كبير من المشاركين في الدراسة أن هناك تزايدا في أعداد الحالات التي ترد إليها.
- هناك تقبل أفضل من السابق في المجتمع لفكرة العلاج الإرشادي.
- تطور وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي أسهم في التسويق الإعلامي لهذه المؤسسات.

ب- المعارضون لوجود الوعي المجتمعي

أفاد عدد من أفراد العينة بنسبة (40%) أن وعي المجتمع بأهمية المؤسسات الخاصة والخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع يعتبر ضئيلا، ولايزال أفراد المجتمع بحاجة إلى مزيد من الوعي بأهمية العلاج الإرشادي، وعَلَّلَ هؤلاء المشاركون وجهة نظرهم هذه ببعض الحقائق ومنها:

- تأخر الكثير من طلب الاستشارة حتى تصبح المشكلة لديهم في مرحلة يصعب علاجها.
- لايزال هناك تخوف في المجتمع من وصمة العار لزيارة كل ما له علاقة بكلمة (نفسي).
- قلة عدد الحالات التي ترد إلى بعض المؤسسات الخاصة.
- غالبية من يطلب الخدمات الإرشادية هم من فئة الإناث فهناك ضعف في إقبال فئة الذكور على هذه المؤسسات.
- ويتضح من خلال الطرح السابق أن الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها يأخذ منحنى تصاعدي، وأن كان هذا الوعي متفاوت، وهذا يستدعي تعاون بين المؤسسات الخاصة والجهات الحكومية لتوعية المجتمع بالدور الذي تقدمه هذه المؤسسات.

رابعا: الحاجة لوجود المؤسسات الخاصة للعمل الاجتماعي في المجتمع

1- الحاجة لوجود المؤسسات الخاصة في المجتمع من وجهة نظر المستفيدين

الجدول رقم (5) يوضح مدى الحاجة لوجود المؤسسات الخاصة من وجهة نظر المستفيدين

باستقراء الجدول رقم (5) والذي يوضح استجابات أفراد العينة حول العبارات التي تقيس مدى حاجة المجتمع لوجود المؤسسات الخاصة ، حيث تضمن المحور (4) عبارات، ويتضح من خلال الجدول أن القوة النسبية للمحور تساوي (92.4%) وهي ذات مستوى قوي حسب المعيار المعتمد عليه في الدراسة،

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبلغ المتوسط الحسابي للمحور(11.09) والانحراف المعياري (1.41)، وكان مستوى المتوسط النسبي للعبارات بمستوى قوي، وتراوح المتوسط الحسابي بين (**2.95- 2.45**)، والانحراف المعياري (**0.22- 0.75**) ، وفي المرتبة الأولى جاءت العبارة" *المؤسسات الخاصة تساعدني على التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجهني"* بمتوسط حسابي (**2.95**) ومتوسط نسبي بلغ (98.3%) وهي ذات مستوى قوي، وهذا يؤكد أهمية هذه المؤسسات لكونها تساعد الأفراد على التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجههم في حياتهم، وهذا يتفق مع دراسة (Brown p. , 1990). والتي توصلت إلى أن الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي ساعدت في حل مشاكل المجتمع، وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "المؤسسات الخاصة *في السلطنة تقدم خدمات اجتماعية ضرورية*" بمتوسط حسابي (**2.90**) ومتوسط نسبي بلغ (96.7%) وهي ذات مستوى قوي، وهذا يتفق مع دراسة (Saleh, 2013). التي توصلت إلى أن المجتمع العماني من أشد المجتمعات حاجة لوجود مؤسسات الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي مقارنة بالمجتمع العربي والخليجي، وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة " *أفضل طلب الحصول على الخدمات الاجتماعية عندما أحتاجها من المؤسسات الخاصة* " بمتوسط حسابي (2.75) ومتوسط نسبي بلغ (92%)، وجاءت في المرتبة الرابعة العبارة "لا توجد خدمات اجتماعية في المؤسسات الحكومية بالنسبة لنوعية المشكلات التي تواجهني" بمتوسط حسابي (2.44) ومتوسط نسبي بلغ (82.3%) وهي ذات مستوى قوي، وهذا يتفق مع دراسة (Dobrish , 1987) التي توصلت إلى أن هناك حاجة كبيرة للممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في مجال رعاية المسنين، حيث إن وجود هذه المؤسسات أسهم في حصول هذه الفئة على العديد

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	القوة النسبية	المستوى	الترتيب
المؤسسات الخاصة تساعدني على التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجهني	2.95	0.22	%98.3	قوي	1
المؤسسات الخاصة في السلطنة تقدم خدمات اجتماعية ضرورية	2.90	0.30	%96.7	قوي	2
أفضل طلب الحصول على الخدمات الاجتماعية عندما أحتاجها من المؤسسات الخاصة	2.76	0.44	%92	قوي	3
لا توجد خدمات اجتماعية في المؤسسات الحكومية بالنسبة لنوعية المشكلات التي تواجهني	2.47	0.75	%82.3	قوي	4
القوة النسبية للمحور= 92.4%	المتوسط الحسابي العام = 11.09		الانحراف المعياري= 1.41		

من الخدمات المهنية.

من خلال الطرح السابق يتضح أن هناك حاجة ضرورية لوجود هذه المؤسسات في المجتمع من حيث إن خدماتها تساعد العديد من أفراد المجتمع للتغلب على الصعوبات التي تواجههم، ومن ناحية أخرى فإن بعض أفراد المجتمع يفضلون الذهاب لطلب الخدمات الإرشادية من هذه المراكز.

1- الحاجة لوجود المؤسسات الخاصة من وجهة نظر مدراء المؤسسات والأخصائيين والخبراء

اتفق جميع أفراد العينة من المشاركين في الدراسة من المدراء والأخصائيين بالمؤسسات الخاصة والخبراء بوزارة التنمية على أن هناك حاجة ملحة وضرورية لوجود هذه المؤسسات في المجتمع لما لها من دور فاعل، وقد أفاد المشاركون أن حاجة المجتمع لمثل هذه المؤسسات راجع للأسباب الآتية:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- وجود هذه المؤسسات له دور كبير في مساعدة أفراد المجتمع على التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجههم.
- وجود هذه المؤسسات أسهم في تقليل نسب الطلاق في المجتمع وتماسك الأسر من خلال ما تقدمه هذه المراكز، فالخدمات الإرشادية التي تقدم في هذه المؤسسات تبصر الزوجين بأدوارهما وطرق التعامل مع الطرف الآخر ومن جهة أخرى ترشد الزوجين إلى كيفية احتواء الخلافات الزوجية.
- الحياة أصبحت أكثر تعقيدا، وهناك مشكلات كثيرة ظهرت في المجتمع كالمشكلات النفسية المتعلقة بالوسواس والخوف والاكتئاب أو المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالجنس والسوشل ميديا ومشكلات الإدمان والمشكلات الزوجية كالطلاق والخلافات الزوجية؛ فوجود هذه المؤسسات يسهم في احتواء هذه المشكلات قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها.
- وجود هذه المؤسسات له أهمية كبيره كحاجة الأسرة لوجود طبيب في العائلة فكل فرد في المجتمع يحتاج إلى استشارة.
- تعتبر هذه المؤسسات متنفسًا للعديد من أفراد المجتمع حيث يجد الفرد من يستمع إليه.
- وجود هذه المؤسسات أسهم في الوقاية قبل العلاج حيث إن هذه المؤسسات تقدم خدمات إرشادية وقائية ونمائية.
- وجود هذه المؤسسات يعتبر ضروريا لما تقدمه من خدمات لإنقاذ حياة الناس وخاصة الذين لديهم نزعه عدوانية أو التفكير في الانتحار.

ومن خلال الطرح السابق نستنتج أن نتائج الدراسة كشفت عن الحاجة الكبيرة في المجتمع العماني لوجود المؤسسات الخاصة وتزداد حاجتها مع زيادة المشكلات في المجتمع، وهذا الطرح يقودنا إلى أهمية زيادة انتشار هذه المؤسسات في المجتمع لما لها من دور في الاستقرار النفسي والاجتماعي والأسري لأفراد المجتمع؛ ومن ثم يجب أن تسعى الحكومة لدعم هذه المؤسسات .

خامسا: التحديات التي تواجه الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي بالسلطنة

التحديات التي تواجه العمل في المؤسسات الخاصة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة من المدراء والأخصائيين.

من خلال السؤال الذي تم طرحه على العاملين في المؤسسات الخاصة ، عن التحديات التي تواجههم في العمل في هذه المؤسسات أفاد المشاركون عن أبرز هذه التحديات والتي يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

التحديات القانونية والتشريعية

تعتبر التحديات القانونية والتشريعية من أبرز التحديات التي تعيق عمل الممارسة الخاصة، وقد أفاد المشاركون بجملة من الاشتراطات والتشريعات القانونية من الجهات المختصة، والتي تشكل عائقًا كبيرًا أمامهم وتقيد عمل هذه المؤسسات ومن بين هذه الاشتراطات التي ذكرها المشاركون :

- اشتراطات بتوظيف أخصائيين في المؤسسة مع دفع راتب شهري، حيث يرى المشاركون من مدراء المؤسسات أن توظيف العاملين مع دفع راتب شهري يشكل عبئا على هذه المؤسسات، وأنه من الأفضل أن يدفع للعاملين في هذه المؤسسات مقابل الخدمة التي يقدمونها.
- عدم إعطاء تصريح مزاولة المهنة قبل وجود الخبرة، حيث تشترط الجهات الحكومية عدم إعطاء تصريح للأخصائيين للعمل في هذه المؤسسات ما لم يتوفر فيه شرط الخبرة لمدة 4 سنوات، مع إعطائه تصريحًا كمتدرب في المؤسسة في حال لا يمتلك شرط الخبرة.
- عدم السماح بإقامة دورات تدريبية في المؤسسة بدون أخذ الموافقة من الجهات المختصة.
- عدم السماح بتوظيف الأخصائيين من الدول العربية في المراكز، ويرى أحد المشاركين *"أن عدم السماح بتوظيف الأخصائيين من الدول العربية يشكل عائقا كبيرا لهذه المراكز، حيث إن بعض هذه المؤسسات تفتقر لوجود أخصائيين من فئة الذكور، كما أن بعض العملاء يفضلون التعامل مع أخصائي من نفس الجنس."*
- اشتراطات تتعلق بتحديد مكان معين لإقامة المؤسسة .

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- اشتراطات بضرورة وجود مبالغ مالية في رصيد المؤسسة قبل مزاولة المهنة.

التحديات المالية

- نسبة كبيره من العائد الربحي لهذه المؤسسات تُدفع لتغطية مصاريف المؤسسة من الإيجار والفواتير وأجور الموظفين، وهذا يتفق مع ما أشار إليه (Barker,1995) وهو أن أقل من نصف الأموال التي يجمعها الأخصائيون الاجتماعيون من العملاء قابلة للإنفاق ويذهب معظم الدخل لتغطية النفقات العامة مثل الضرائب والصحة والتأمينات الأخرى والتعليم.
- صعوبات مالية تتعلق بدفع مبالغ للتراخيص والمخالفات.
- صعوبات مالية تتعلق بدفع مبالغ للتسويق والدعاية.
- صعوبات تتعلق بدفع مبالغ للجهات المختصة مقابل أرباح المؤسسة

التحديات المهنية

- صعوبة لدى الأخصائيين العاملين في هذه المؤسسات في التوفيق بين العمل الحكومي والعمل في هذه المؤسسات.
- قلة وجود برامج تدريب للأخصائيين سواء من الجهات الحكومية أو من إدارة المؤسسة.
- ممارسة العمل من قبل غير المختصين في بعض المؤسسات مما يؤثر على سمعة المؤسسات الخاصة بشكل عام.
- عدم وجود مختصين في هذه المؤسسات لبعض فئات المجتمع مثل المشكلات المتعلقة بالنطق ومشكلات المسنين وغيرها من المشكلات.

التحديات المجتمعية

- بعد المسافة مما يشكل عائقًا أمام العاملين في هذه المؤسسات، ومن جهة أخرى هناك صعوبة لدى المستفيدين في قطع مسافة بعيدة من أجل الحصول على جلسات إرشادية بشكل مستمر.
- عدم وجود دعم من الجهات الحكومية لهذه المؤسسات.
- الثقافة المجتمعية التي لا تزال لا تؤمن بجدوى العلاج الإرشادي.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي في السلطنة تمر بالعديد من التحديات ؛ فمنها ما يتعلق بالجانب التشريعي، والمهني والمجتمعي والمالي ، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Saleh,2013) ، وفي ظل وجود هذه التحديات فإن هذه المؤسسات لا تستطيع أن تقدم خدماتها بكفاءة واستمرارية وقد أفاد أحد المشاركين بقولة "*أن استمرار وجود هذه الاشتراطات وهذا التشديد في القوانين قد يؤدي إلى إغلاق هذه المؤسسات*".

سادسا: تحليل المؤشرات الإحصائية ومقارنتها بنتائج الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سوف نستعرض عددًا من الإحصائيات لعدد من المؤسسات الخاصة بالسلطنة، لنوعية المشكلات التي تعاملت معها هذه المراكز، وعدد الحالات التي تلقت استشارات خلال الفترة ما بين (2017 -2020) وسيتم الربط بين هذه النتائج ومقارنتها بالنتائج التي تم التوصل لها في الدراسة.

1- أنواع المشكلات التي تعاملت معها المؤسسات الخاصة

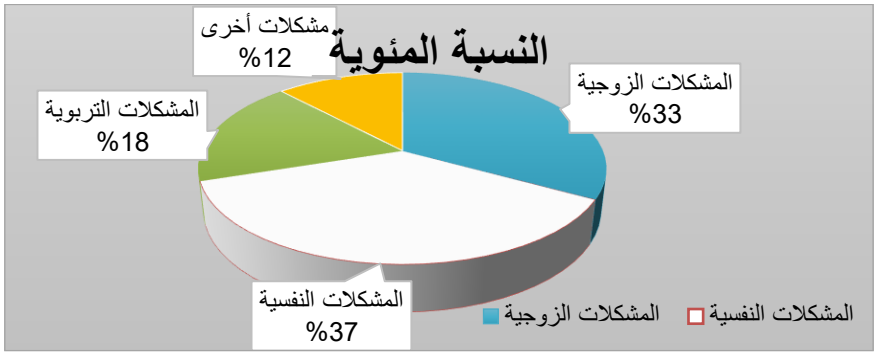

الشكل (5) أنواع المشكلات التي تعاملت معها مؤسسة (ا)

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتضح من الشكل (5) أن المشكلات النفسية هي أغلب المشكلات التي تواجه المترددين في مؤسسة (أ) حيث شكلت (37%) من إجمالي المشكلات التي ترد إلى المؤسسة ، وتلي ذلك المشكلات الزوجية بنسبة (33%) من إجمالي المشكلات التي ترد إلى المؤسسة ، بينما كانت المشكلات التربوية بنسبة (18%)، وكانت المشكلات الأخرى المتمثلة في مشكلات الأسرة وإدارة ميزانيتها بنسبة (12%).

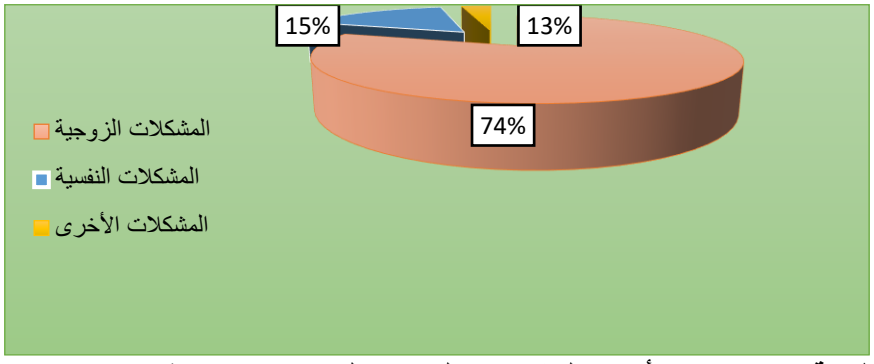

شكل رقم (6) يوضح أنواع المشكلات التي تعاملت معها مؤسسة (ب) عام 2020

يتضح من خلال شكل (6) أن المشكلات الزوجية هي أغلب المشكلات التي تعامل معها مؤسسة (ب) خلال العام 2020م حيث بلغت نسبتها (72%) ، بينما كانت المشكلات النفسية بنسبة (15%) من مجموع الاستشارات في تلك السنة، بينما كانت المشكلات الأخرى المتمثلة في مشاكل الأطفال والمراهقين أقل أنواع الاستشارات كانت بنسبة(13%) من مجموع الاستشارات في تلك السنة.

2- عدد الحالات التي تعاملت معها المؤسسات الاستشارية خلال العام 2017- 2020

الشكل (7) يوضح عدد الحالات التي تلقت استشارة من إحدى المؤسسات

يتضح من خلال الشكل (7) أن عدد الحالات التي تلقت استشارة من إحدى المؤسسات في عام 2017م كان (813) حالة، بينما كان في عام 2018(655) حالة، وفي عام 2020 وصل عدد الحالات (764) حالة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

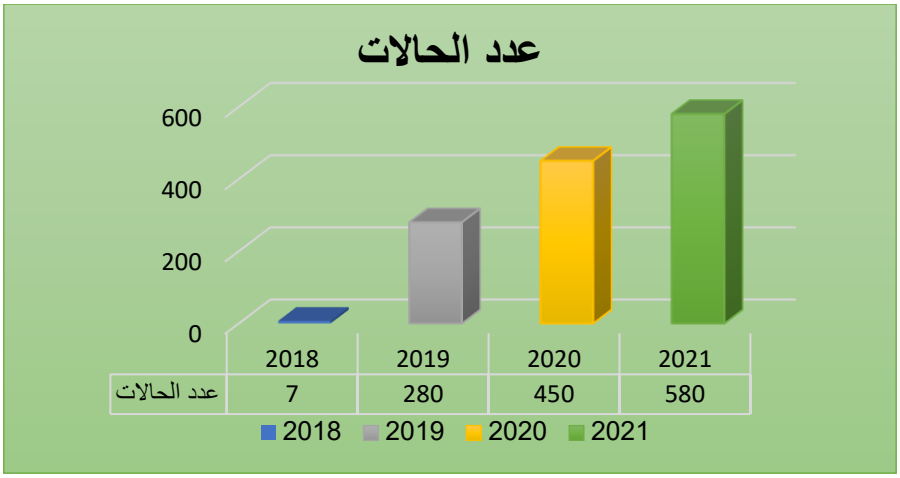

شكل (8) يوضح عدد الحالات التي تلقت استشارات من مؤسسة (ب) خلال العام 2018 – 2021

يتضح من شكل (8) أن المؤشرات لطلب الخدمات الإرشادية من مؤسسة (ب) تأخذ منحنًى تصاعديًّا؛ ففي عام 2018م، تلقت (7) حالات استشارة من هذا المؤسسة ، ثم تزايد العدد في عام 2019 ليصل إلى (280) وأخذ المنحنى في التصاعد حتى وصل عدد الحالات التي تلقت الحالات في عام 2021 إلى (580) حالة، ويتضح لنا مما سبق أن المؤشرات لطلب الخدمات الإرشادية من هذه المؤسسات في تزايد مستمر، وهذا يعزز النتائج بنمو وتزايد الوعي المجتمعي.

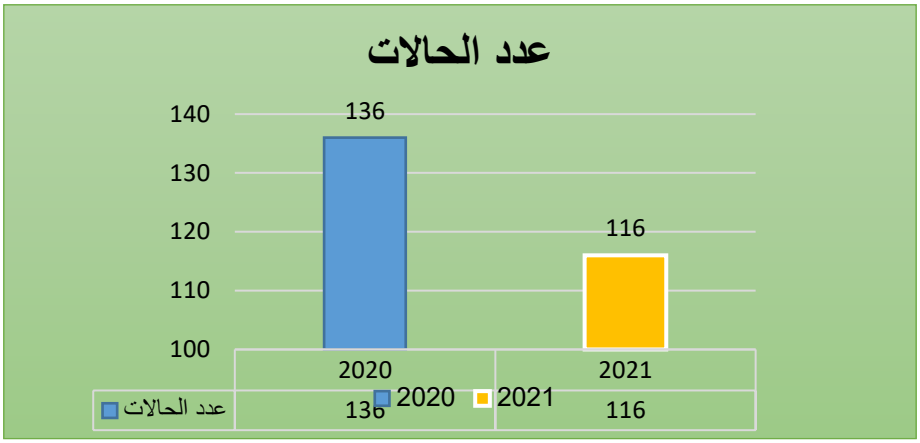

الشكل رقم (9) يشير إلى إجمالي عدد الحالات التي تلقت استشارات خلال العام 2020-2021

يتضح من الشكل (9) أن عدد الحالات التي تلقت استشارات من مؤسسة (ج) ، يواجه بعض الانخفاض وقلة المستفيدين ففي عام 2020 كان عدد الحالات (136) حالة، وفي عام 2021 كان عدد الحالات (116) حالة ، وهذا قد يُحمل على وجود تحديات تواجه المستفيدين أو المؤسسة.

ومن خلال ما سبق يتضح عند مقارنة المؤشرات الإحصائية بنتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة دالة بين آراء المستفيدات والواقع العملي، فقد أوضحت المؤشرات أن أغلب الحالات التي تعاملت معها المؤسسات الخاصة تتعلق بالمشكلات الزوجية والنفسية ، زمن جهة أخرى يلاحظ تزايد المقبلين في طلب الخدمات الإرشادية من هذه المؤسسات مما يعكس وجود نمو في الوعي لدى المستفيدات بأهمية الدعم الإرشادي الذي تقدمه هذه المؤسسات.

ومن جهة أخرى بالرغم من التصاعد العام في طلب الخدمات الإرشادية، إلا أن المؤشرات تُظهر انخفاضاً نسبياً في بعض الفترات، وهو ما قد يُعزى إلى تحديات تواجه المستفيدات أو المؤسسة، ومن ثم فإن هذا التوافق بين البيانات الكمية في الاستبيان والمؤشرات الواقعية تدعم موثوقية نتائج هذه الدراسة، وتؤكد

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهمية هذه المؤسسات وحاجة المجتمع لها، لما تُقدمه من خدمات إرشادية ضرورية لإفراد المجتمع، مما يستدعي توسيع نطاق هذه الخدمات وتعزيز دعمها المؤسسي.

سابعاً: ملخص النتائج

1. حاجة المجتمع للمؤسسات الخاصة

اظهرت نتائج الاستبانة أن نسبة كبيرة من المشاركين ترى في مؤسسات العمل الاجتماعي الخاصة ضرورة مهمة بمعالجة قضاياهم النفسية والأسرية، خاصاً لدى النساء , وأكدت المستفيدات أهمية وجود هذه المؤسسات التي تُعنى بالفرد والمجتمع

2. درجة الوعي المجتمعي

توصلت النتائج الى نمو الوعي لدى فئات المجتمع بأهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات الممارسة الخاصة إلا أن هذا الوعي لا يزال متفاوتاً ، حيث أن غالبية المستفيدين من هذه المؤسسات من فئة الاناث وهناك ضعف في إقبال الذكور عليها.

3. طبيعة المشكلات التي تتعامل معها المؤسسات

أظهرت نتائج الدراسة من المقابلات وتحليل المؤشرات الاحصائية أن أغلب القضايا التي تتعامل معها هذه المؤسسات تتعلق بالمشكلات الأسرية (مثل الخلافات الزوجية، الطلاق ، وتربية الابناء) والمشكلات النفسية (كالقلق والاكتئاب والضغوط الحياتية) وغالبا ما تتداخل هذه المشكلات لدى المستفيدات

4. أبرز التحديات التي تواجه الممارسة الخاصة

بيّن المشاركون في الدراسة عددا من التحديات التي تحد من فاعلية المؤسسات الخاصة وهي غياب التشريعات المنظمة للممارسة الخاصة ، والتشدد في القوانين ، ضعف الدعم الحكومي ، قلة الكوادر المؤهلة ، ونقص برامج التوعية

5. استشراف المستقبل

بالرغم من وجود التحديات أظهرت النتائج إمكانية توسع هذه الممارسة مستقبلاً في حال تم توفير بيئة داعمة تشمل إطاراً قانونياً واضحاً وتعاوناً مؤسسياً أكبر بين القطاعين العام والخاص.

ثامناً: مقترحات الدراسة

1. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للممارسة الخاصة للعمل الاجتماعي ، من خلال إصدار لوائح واضحة تنظم عمل هذه المؤسسات وتضمن جودتها ومهنتها
2. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات، بما يتيح للمؤسسات فرصاً أوسع للتكامل مع مؤسسات الدولة الرسمية
3. دعم برامج إعداد وتدريب الكوادر المهنية للعمل في هذه المؤسسات
4. إدراج مؤسسات العمل الاجتماعي الخاصة ضمن منظومة الرعاية الاجتماعية الرسمية من خلال آليات اعتماد ورقابة مهنية تسهم في تحسين جودة الخدمات
5. إطلاق مبادرات للتوعية المجتمعية توضح أهداف هذه المؤسسات وخدماتها وتعزز من ثقة المجتمع بها
6. تشجيع الاستثمار في قطاع العمل الاجتماعي الخاص عبر تقديم حوافز مالية وتنظيمية تشجع على تأسيس هذه المؤسسات
7. توفير حوافز وتشجيعات للمؤسسات الخاصة كإعفاءات ضريبية أو منح تشغيلية أو تسهيلات إدارية لتعزيز توسعها واستدامتها
8. ربط خدمات هذه المؤسسات بمبادرات التنمية المستدامة، وإبراز دورها في تحقيق أهدافها
9. أن تكون هناك لقاءات مستمرة بين العاملين في المؤسسات الخاصة والمختصين بوزارة التنمية الاجتماعية، من أجل تحسين جودة عمل هذه المؤسسات ووضع آلية للتحديات التي تواجهها.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قائمة المراجع:

1. أحمد، محمد فضل. (2018). متطلبات الممارسة الخاصة للخدمة الإجتماعية في مجال ذوي الإحتياجات الخاصة.
2. حسين، إيمان عيد جابر. (2009). متطلبات الممارسة المهنية الخاصة للخدمة الاجتماعية في المجال الأسري . مصر: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم
3. غالب، طاهر خالد. (2014). الخدمة الاجتماعية مفهوم شامل (الإصدار الأول). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
4. Alexander, P. M. (1987). Why social workers enter private practice. *1*, pp. 7-18.
5. Barker, R. L. (2014). The Social Work Dictionary, 6th Edition:. *Vol. Sixth edition*
6. Brown, P. (1990). SOCIAL WORKERS IN PRIVATE PRACTICE: WHAT ARE THEY REALLY DOING.
7. 7.Butler, A. C. (1992). The Attaction ofPrivate Practice. *28*, pp. 47-60.
8. Dobrish , C. M. (1987). Private Practice Geriatric Care Management: A New Social Work Specialty. *11*, pp. 159-172.
9. Kelley, P., & Alexander, P. (1985). part-Time Private Practice:Practical and Ethical Considerations. *30*, pp. 254-258.
10. Lord, S. A., & Iudice, J. (2012). Social Workers in Private Practice: A Descriptive Study of What they do. *40*, pp. 85-94.
11. Saleh, E. F. (2013). Obstacles Hindering Spread of Private Practice Agencies for Social Work in The Sultanate of Oman.
12. Strom, K. (1994). SOCIAL WORKERS IN PRIVATE PRACTICE. *22*.
13. Wallace, E. M. (1982). Private Practice:a nationwide study

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).